ولتعلم ان اطلاق الخالق بمعنى القادر على الخلق مجاز من قبيل اطلاق ما بالقوة على ما بالفعل
وكذا الرازق ونحوه واما في قول ابي حنيفة كان خالقا قبل ان يخلق ورازقا قبل
ان يرزق فمن قبيل اطلاق المشتق قبل وجود المعنى المشتق منه كما هو مقرر في مبادي اصول
الفقه وقد وقع في التحرير كثيرا ان اطلاق الخالق والرازق ونحوهما في حقه تعالى
قبل وجود الخلق والرزق حقيقة وان قلنا صفات الفعل من الخلق والرزق ونحوهما
حادثة اي بمعناه وفيه بحث لانا نقول وان قلنا الى اخره ممنوع عند الاشعرية القايلين
بحدوث صفات الافعال اذ يلزم كلامه طريق الماتريدية القايلين بقدمها فان قيل لو كان
مجازا لصح نفيه وقولنا ليس خالقا في الازل امر مستهجن لا يقال مثله قلنا استهجانه
والكف عن اطلاقه ليس من جهة اللغة بل من جهة الشرع ادبا وكلامنا في الاطلاق
لغة ولا يخفى انه لا يقال انه تعالى اوجد المخلوق في الازل حقيقة لانه يودي الى قدم
المخلوق وهو باطل **الاصل الاول** العلم بانه تعالى لا خالق سواه فهو سبحانه
الخالق لكل حادث جوهر او عرض على اختلاف انواعه حركة كل شهوة ولذة
وكل راي وكل قدرة لكل حيوان عاقل او غيره وكل فعل اضطراري كحركة المرتعش والنبض
اي وكالنبض وهو حركة العروق الضوارب بالبدن او اختياري كافعال الحيوانات المقدورة
لهم والتي بتغيير العاقل في قوله لهم تغليبا واصله اي دليله يعني دليل العلم بانه سبحانه
الخالق لكل حادث نقلي وعقلي فالدليل من النقل قوله تعالى الله خالق كل شيء وقوله تعالى
وخلق كل شيء فقدره تقديرا وقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون حكاية عن قول ابراهيم
عليه الصلاة والسلام لهم حين كانوا ينحتون الاحجار بايديهم ثم يعبدونها ولا يمتنع
ولا يمتنع انكاره عليهم بهذه العبارة مع جعل ما مصدرية كما ذهب اليه سيبويه اي موصولا
حرفيا لا يحتاج الى عايد فيستغنى عن تقدير الضمير المحذوف لو جعل موصولا اسميا والمعنى
على المصدرية والله خلقكم وخلق عملكم ولا منافاة في ذلك للانكار كما زعمه المعتزلة فان
قول المصنف ولا يمتنع انكاره الى اخره اشارة الى سوال من طرف المعتزلة اورده صاحب الكشاف
وغيره منهم تقريره ان محصل السوال ان معنى الاية انكار السيد ابراهيم عليهم عبادة مخلوق
ينحتونه بايديهم والحال انه تعالى خلقهم وخلق ذلك المنحوت والمصدرية تنافي هذا
الانكار اذ لا تطابق بين انكار عبادة ما ينحتون وبين خلق عملهم وحاصل الجواب

المعارضة

الاصل الاول لا خالق سواه تعالى
وفيه بيان الكسب الاختياري

المعارضة ببيان حصول التطابق مع المصدرية اذ المعنى عليها اتعبدون مخلوقا
تصيرونه بعملكم صنما والحال ان الله تعالى خلقكم وخلق عملكم الذي به يصير المنحوت
صنما وقد ظهر التطابق وحينئذ اي حين اذ جعلت مصدرية الاستدلال بها اي الاية
ظاهر لتصريح بان العمل وهو الفعل مخلوق او هو اي لفظ ما موصول اسمي يحتاج الى عايد
ويكون التقدير وخلق الذي تعملونه بحذف العايد المنصوب بالفعل ولفظ الموصول الاسمي
من ادوات العموم فيشمل اي في الاية نفس الاحجار المنحوتة والافعال طاعات كانت
او معاصي ونعني بالفعل هنا الحاصل بالمصدر لانا اذا قلنا افعال العباد مخلوقة له تعالى
لم نرد بالفعل المعنى المصدري الذي هو الايجاد والايقاع لما سياتي من انه امر اعتباري
لا وجود له في الخارج فلا يتعلق به الخلق بل نريد الحاصل بالمصدر وهو متعلق الايجاد
والايقاع اي ما يشاهد من الحركات والسكنات مثلا والفعل بهذا المعنى هو متعلق التكليف
كالصوم والاكل والشرب والصلاة اذ هي عبارة عن قيام وقعود وركوع وسجود وتلاوة
وذكر واهل العربية يقولون المصدر المفعول المطلق لانه هو المفعول حقيقة لانه الذي
يوجده الفاعل ويفعله وهو بناء على ارادة الحاصل بالمصدر لان الامر الاعتباري
وهو الفعل بمعنى الايجاد والايقاع لا وجود له فلا يتعلق به الخلق وجريها اي الاية
على عمومها للاحجار المنحوتة والافعال وبالله التوفيق هذا تقرير كلام المصنف والتحقيق
ان عملهم بمعنى الاثر الحاصل بالمصدر هو معمولهم ومعنى الموصولة وصلتها كذلك فالمعنى
فيهما واحد لان التقدير في الموصولة وخلق العمل الذي تعملونه او الشي الذي تعملونه
ودعوى عموم الاية للاعيان ممنوعة لان الاعيان ليست معمولة للعباد بمعنى ايجادهم ذواتها
انما هي معمول فيها النحت والتصوير وغيرهما من الاعمال واطلاق قول القايل عملت
الحجر صنما مجاز والمعنى الحقيقي هو انه حوله بالنحت والتصوير الى صورة الصنم فلا يتاتى
شمولها للاعيان بناء على انها موصول اسمي الا على القول باستعمال اللفظ في حقيقته
ومجازه والدليل من العقل على انه سبحانه الخالق لكل حادث ان قدرته تعالى صالحة
لكل اي لخلق كل حادث لا قصور لها عن شي منه لان المقتضي للقادرية هو الذات
لوجوب استناد صفاته تعالى الى ذاته والمصحح للمقدورية هو الامكان لان الوجوب والامتناع
الذاتيين يحيلان المقدورية ونسبة الذات الى جميع الممكنات في اقتضاء القادرية

Copyright © King Saud University